الى ما يقبله فيصح والمراد به في الصحة اما في مرض الموت فلا لانه تبرع لوارث
في مرض موته وكذلك كل دين صمنه عن وارثه اما اذا ضمن الاجنبي وارثا له فالصحة
في مرض الموت من الثلث كما صرحوا به فتضمان الاجنبي صحيح ووكيل
النكاح لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق مكنه الرجوع الا اذا
واذا كان الضمان بلا امر لا يرجع بزازيه وجب نكاح الشغار
درر وللاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ بحر الى
ان المهر يجب بالعقد شرح التنوير والتزوج لا يخرج الامة عن
ملك رصه صغيرة تسجت جهازا بمال ابيها وامها واستهم
حال صغرها وكبرها فماتت امها فسلم ابوها جميع الجهاز اليها
فليس لاخوتها دعوى نصيبهم من جهة الام من باب تجهيز البنات
امرأة تسجت من بيت ابيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه
ابوها ثم مات الاب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة من باب
تجهيز البنات ولو دفعت في تجهيزها لبنتها اشياء من
امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فلا
للاب ان يسترده ذلك من بنته من باب تجهيز البنات ولكن
لو انفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا يضمن الكل
في الغنية من باب تجهيز البنات وبهذا يعلم ان الاب او الام
اذا جهز ابنته ثم مات فليس لبقية الورثة على الجهاز سبيل بخ
اذا جهز ابنته ثم مات وبقية الورثة يطلبون القسمة منها فاد
كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها
وذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة
واقعات حسامية فان كان البعض معجلا واداه الى ان يدخل
قاضي خان المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع
الفصولين اشباه سئل عن رجل تزوج بامرأة على صداق
معلوم بعضه معجل مقبوض وبعضه على حكم التاجيل هل لها المطا
به متى شاءت او لا مطالبة لها به الا بعد الطلاق او الموت اجاب
لا مطالبة لها عليه بالصداق المعين بالمال المذكور الا بعد طلاق
او موت لانه موجل عرفا والمؤجل بالمعرف كالمؤجل بالشرط شمس الدين
سئل عن تاخير المهر الى وقت الطلاق او الى وقت الموت هل يصح او
اجاب نعم يصح سئل عن طلق امرأته طلاقا رجعيا هل يتعجل المهر المؤ
عليه الى وقت الطلاق ام لا اجاب بانه يتعجل بالطلاق الرجعي انتهى

سئل عن الولي في النكاح اذا امتنع عن التزوج حتى يأخذ شيئا من الزوج فدفعه وزوج
هل الزوج الرجوع عليه اجاب نعم له الرجوع عليه لانه رشوة شمس الدين قال في
انفع المسائل وفي الواقعات تزوجها على مهر فأرادت ان تمنع نفسها حتى تأخذ المسمى
كلم ليس لها ذلك في عرفنا الان البعض مؤجل والبعض معجل في عرفنا والمعروف كالمشروط
فينظر كم يكون المعجل لهذه المرأة وكم يكون المؤجل منه ويقضى بالمعروف الا ان يشرط
تعجيل الكل في العقد وفي مجموع النوازل يقضى لها بنصف المهر معجلا هو عرف اهل
سمرقند انهم يجعلون النصف والصحيح هو الاول وذكر في خلاصة الفتاوى
رجل تزوج امرأة على مهر معلوم وارادت ان تمنع نفسها منه حتى تستوفي
جميع المهر ليس لها ذلك ولكن ينظر الى المسمى والى المرأة ان مثل هذه المرأة ومثل
هذا المسمى كم يكون منه معجل وكم يكون منه مؤجل في العرف ويسقى هذا
بالغار يسيه دست بيمان كذا اختاره الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى
ولو شرط تعجيله في العقد يتعجل انتهى وذكر في منية الفقيه في الفتاوى
قال للمرأة ان تمنع نفسها حتى تقبض مهرها او نصفه والاصح حتى تقبض
معجل مثلها من مثله فان عين المعجل فذلك كالشروط عادة فان شرطوا
ان لا يدفع منه لا يجب فان سكتوا يجب ما تحقق في العرف لمثلها والعرف
الضعيف لا يلحق المسكوت بالشروط انتهى تنوير البصائر حاشية
على الاشباه والنضائر المهر خالص حقها شرح المجمع اعطاها
في مرض موته بيتا عوض مهر مثلها لم يجز اذ البيع من الوارث لم يجز في المرض
ولو بثمن المثل فصولين التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات
لانه من باب القمار درر اذا قال الاب زوجت فلانة من ابني على كذا
لا يلزم الاب على الصداق بلا ضمان وان اشهد الاب عند الاداء انه تبرع ولا يرجع
على الابن رجع وان لم يشهد عند الضمان وان كبر الابن ثم ادى يرجع ان اشهد
والا لا ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج وقبل قبض الصداق فلمن هو احق
بامساكها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر والاب اذا سلمها قبل قبض الزوج
يملك الاسترداد والاب مالك لمطالبة صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج
الانتفاع بها لانه يجب بالخلوة والنفقة لا تجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع
وقيل نهى البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا يملك الطلب
الاب كالقيم غير انه ان دفع اليه برئ اقر الاب بقبض الصداق ان بكرا صداق
وان ثيبا لا فتبض الولي مهرها ثم ادعى الزوج الدفع اليها ان كانت
بكرا لا يبرأ بالقبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه امين ادعى
رد الامانة بزازيه وللمرأة ان تمنع نفسها لاستيفاء المهر المعجل ولو
زوجها

عوض ما يتاع به مهرها

محل الامتناع قبل ان تصير

مطلب تجهيز البنات

وتعجل بالطلاق البائن ح